التقرير اليومي

٢٠٠٧/٨/١١

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

نهاية نشر الديمقراطية (الجزء الأول)

بقلم إيلان برمان؛ مجلة الشؤون الأمنية الدولية

ما الفرق الذي بإمكان سنوات قليلة أن تصنعه! ففي أيلول ٢٠٠٢، وبعد أقل من سنة على إستلامها منصبها، أعدت إدارة بوش خطة مفصلة لرؤية طموحة خاطفة للسياسة الخارجية الأميركية خاطفة للأنفاس . "تمتلك الولايات المتّحدة قوة ونفوذ غير مسبوقين– لا تضاهيها بذلك قوة أخرى– في العالم"، جهرت بذلك، بفخر، الإستراتيجية الأمنية القومية للولايات المتّحدة المنشورة حديثاً. "يأتي هذا الموقف الثابت بسبب إيماننا بمبادئ الحرية وقيم المجتمع الحر، مع مسؤوليات، إلتزامات وخيارات غير متوازية. فالقوة العظيمة لهذه الأمة يجب إستخدامها لتعزيز توازن القوى التي تؤيد الحرية وتعمها".

لكن بعد أقل من خمس سنوات، تبدو هذه الرؤية في حالة تراجع إستراتيجي كامل. ففي العراق، يهدد تصاعد العنف الطائفي بالإنفجار بحرب أهلية مفتوحة، تقويض جهود إعادة الإعمار ما بعد الحرب، والمخاطرة بالتقدم السياسي الذي تم منذ الإطاحة بصدام حسين. أما في أفغانستان، فتتعرض الحكومة المنتخبة والحليفة الأساسية للأميركيين لهجوم من الطالبان المنبعثة من جديد. كما جلبت الإنتخابات الشعبية في الأراضي الفلسطينية الى السلطة حركة إسلامية راديكالية ملتزمة بتدمير جارتها إسرائيل. وبمعنى آخر، لا يبدو أنّ الديمقراطية تسير بجد، برغم بذل أفضل الجهود في البيت الأبيض.

متى وكيف سارت الأمور بشكل خاطئ؟ بعض الأجوبة يمكن العثور عليها في المعتقدات الخاطئة المتخللة الآن داخل واشنطن الرسمية حول الآليات اللازمة لرعاية الديمقراطية– والأهم تثبيتها– في الخارج.

تقدم المهمة البطيء

إنّ المشكلة الأولى التي نزلت بصناع السياسة الأميركيين في السنوات الأخيرة هي الإرباك حول ما إذا كان يجب على قضية نشر الديمقراطية أن تعمل كتكتيك ضمن إستراتيجية أكبر مناهضة للإرهاب، أم أنها ستعمل بصفتها الهدف النهائي للسياسة الأميركية نفسها.

إنّ التناقضات هائلة. فمسألة تعزيز الديمقراطية، كتكتيك، يمكن أن تكون وسيلة فعالة لمكافحة الإرهاب. فبعد كل شيء، وكما كان بافيل إيفانوف قد أشار في هذه الصفحات منذ وقت ليس ببعيد، تعتبر سمة الأنظمة المستقلة بذاتها مهمة إلى حد كبير. فالحكومات غير العُرضة للمحاسبة أمام شعبها هي حكومات سريعة التأثر وقابلة للفساد والراديكالية أكثر بكثير، كما لديها أرجحية أكبر بالإرتباط بسلوك إجرامي. وليس مصادفة أنّ تكون دول العالم الراعية للإرهاب– إيران، العربية السعودية، سوريا وباكستان– الآن، دولاً محكومة كلها اليوم من قبل أنظمة لا تمثل شعوبها وفاشستية بعمق. ف أما الديمقراطيات، بالمقابل، فتصنع شركاء لمكافحة الإرهاب. ولأنّ الجماهير المتحررة من القيود والممنوحة حق المواطنة (وخاصة حق الإقتراع) تصبح صاحبة الرهان في مجتمع مدني مستقر، فإنها بطبيعتها أكثر حساسية تجاه التهديدات التي يشكلها الراديكاليون السياسيون. وبما ان الديمقراطية تتطلب درجة أكبر من الشفافية والمحاسبة من حكومتها، فمن غير المرجح كثيراً أن يسمح المواطنون لقادتهم القيام بتوفير المساعدات والراحة لمجموعات ثانوية.

على كل حال، إنّ تبنّي الديمقراطية كإستراتيجية معضلة كبيرة جداً. فهو يجعل مسألة تعزيز العمليات الديمقراطية في الخارج الأولوية الأهم بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية– وهو خيار يترل كالكارثة على بنيات التحالف الموجودة وتفسد إقتصاديات الشراكة الأميركية في الخارج. ففي حين أن إستخدام "الديمقراطية التكتيكية" بإنتقائية وحذر، بإمكانه أن يكون سلاحاً قوياً وقادراً ضد التطرف، فإن سياسة تعزيز الديمقراطية على حساب كل القيم الأخرى، تعتبر، في أفضل الأحوال، سياسة غير مثمرة. أما في أسوأ الأحوال، فإنها خطيرة بكل ما في الكلمة من معنى.

وأظهر مسؤولو الإدارة، خلال مرحلة مبكرة، إشارات فهم مشجعة لهذه الميزة. ففي أيام ما بعد ١١ أيلول، أطلقت إدارة بوش حملتها في أفغانستان ليس لأنّ النظام هناك لم يكن ديمقراطياً، إذ كان هناك حالة من العلاقات إستمرت منذ إستيلاء طالبان على السلطة في العام ١٩٩٦، وإنما بسبب دور الأخيرة (أفغانستان) في إيواء وتسهيل أنشطة شبكة القاعدة الإرهابية.

وإثر عزل الطالبان، رمى الرئيس بوش بثقله خلف الزعيم المؤقت حامد كرزاي، ويعود السبب، في جزء كبير منه، الى أن كرازي كان ملتزماً بمنع بلاده من أن تصبح ملاذاً آمناً للإرهاب– وهو هدف سعى كرزاي لتحقيقه من خلال خلق نظام حكومي تعددي. وبمعنى آخر، كان المبدأ الموجه للسياسة الأميركية إزاء أفغانستان، ولا يزال، هو مكافحة الإرهاب، بالرغم أنّ مسألة تعزيز المبادئ الديمقراطية تمثل جزءاً هاماً من تلك السياسة.

وعلى كل حال، بدأت إدارة بوش، بعد ذلك بسرعة كبيرة جداً، بإظهار إشارات عن تباطؤ المهمة. فمسألة رفع الديمقراطية وإرتقائها الى وضع الإستراتيجية الكبرى كان جلياً وواضحاً، أولاً، في سياق قضية العراق في شباط ٢٠٠٣، عندما قال الرئيس نفسه لـــ "معهد المشروع الأميركي" في واشنطن بأنّ "النجاح في العراق يمكن أن يؤدي إلى بدأ مرحلة جديدة لسلام الشرق الأوسط، وأن يحرك، بحق، مسألة التقدم نحو دولة فلسطينية ديمقراطية". ومنذ ذلك الحين، ومسؤولو الإدارة يملكون الوقت، وقد شددوا مرة أخرى على مركزية الديمقراطية في العراق بالنسبة لتصورهم بشأن قيام منطقة مزدهرة.

هذا الدمج والخلط للأهداف يناقض الإرباك العميق حول الديناميكيات المحركة للشرق الأوسط. فبالرغم أنّ النجاح في العراق أمر هام، فإنه لا يضمن، أوتوماتيكياً، التحول السياسي في المنطقة ككل. فبعد كل شيء، العراق ليس العنصر الوحيد لصورة الشرق الأوسط الجيوبوليتيكية المعقدة للغاية؛ فحل قضيته ليس له تأثير كبير– أو حتى لا تاثير له– على مجموعة لا تُعد ولا تُحصى من القضايا الأخرى، بدءاً من خلافة الرئيس في مصر وصولاً الى الإستقرار الطويل الأمد لآل سعود، وهي قضايا بإمكانها، ويجب أن تكون أيضاً، على طاولة صناع السياسة في واشنطن.

كما يواكب هذا الدمج، ضمناً، كلفة إقتصادية وأكلاف تتعلق بالخيارات وغير ذلك. ولأن العراق، بنظر الإدارة، يعتبر بالفعل المفتاح للسلام الإقليمي، عندها يكون الفشل بنشر وتعزيز التعددية ليس خياراً، ببساطة. وبالواقع، وكما تكلم الرئيس نفسه، بوضوح، فإنّ إلتزام

أميركا للمدى الطويل يتجاوز كثيراً مسألة تثبيت الأمن في العراق، ببساطة، الى دمج تمدد المجتمع الأهلي والإزدهار (في جسم منظم) لأجل الشعب العراقي. وستتطلب مقاربة كهذه عمليات حقن كبرى لأعداد أكبر من الجنود، كما ستستطلب إهتماماً سياسياً كبيراً وثابتاً جداً في المستقبل المنظور– وكلها أمور منفذة على حساب جبهات أخرى محتملة في الحرب على الإرهاب.

ولا شيء من هذا يستدعي القول بأنّ جهود العراق التي تشق طريقها الآن ليست جديرة بالإهتمام أو ذات شأن. ومع ذلك، فإنّ أهمية العراق اليوم تعتمد على قدرته بالتاثير، إما إيجاباً أو سلباً، على أهداف أميركا الإستراتيجية الأكبر في المنطقة. وإذا ما كان النطاق الحالي للإرتباط الأميركي هناك يُعتبر مؤشراً ما، فإنّ الخطط الموضوعة لأجل إستقرار إقليمي تقدمي قد أُخضعت لإعتبارات أكثر "مبدئية".

أما إذا تحول ذلك كنتيجة، فإنّ الولايات المتّحدة لن تكون مستعدة بعد الآن، أو قادرة، على مواصلة الحرب على الإرهاب في مناطق أخرى أو ضد أعداء آخرين. فكلفة الإطاحة بصدام ستتحول لتصبح مرتفعة بالفعل.

سباق الماراثون

أما المشكلة الثانية التي واجهت المسؤولين الأميركيين، فهي الفشل المفاهيمي بإستيعاب أنّ الديمقراطية هي عملية وليست هدفاً ومقصداً. فغالباً جداً ما كان جميع صناع السياسة الأميركيين يقومون بتمجيد وتعظيم إشارات التحرك نحو التعددية في البلدان الأجنبية، فقط ليفشلوا بعد ذلك بتوفير الدعم السياسي والإقتصادي الضروري لثبات وإستمرار توجهات كهذه بمرور الزمن. وتمثل أوكرانيا مثالاً ممتازاً على إختلال هذا الإهتمام وقصوره. ففي تشرين الثاني ٢٠٠٤، أدى صعود وزير الخارجية الأسبق فيكتور يانوكوفيتش الى منصب رئاسة البلاد (في إنتخابات مثيرة للجدل تحكمت بها موسكو بشكل بارز منافٍ للذوق) الى نزول وتدفق مئات آلاف المتظاهرين الى الشوارع، وهو ما أصبح يعرف بـــ "الثورة البرتقالية". ونجح المتظاهرون بتجاوز أشد أحلامهم حماسة وجموحاً؛ فخلال شهرين كانت نتائج التصويت الأصلية قد ألغيت، وتم إجراء إنتخابات جديدة. وفي هذه الإنتخابات، هزم فيكتور يوشيشينكو، المحبوب وصاحب الميول الغربية، بقوة، فيكتور يانوكوفيتش بما إعتُبر، الى حد واسع، إستفتاءً لتوجه وطني جديد– وطن متحرر من النفوذ الروسي.

أما في الغرب، فقد رُحب بالنتيجة بصفتها نجاحاً كبيراً للقوى الديمقراطية. وخلال الأيام الأولى "للثورة البرتقالية"، لعب عدد من المنظمات الأميركية غير الحكومية (بما فيها المعهد الديمقراطي الوطني، والمعهد الجمهوري الدولي) دوراً رئيساً– رغم هدوئه– في تنظيم وتثبيت الحملة المدنية ضد يانوكوفيتش، بموافقة ضمنية من قِبَل الحكومة الأميركية. ومع ذلك، وفي بداية إنتصار يوشيشينكو الإنتخابي، وجد إصلاحيو أوكرانيا فجأة، ويا لحزنهم وآساهم الكبيرين، بأنه قد تم نسيانهم. فالمسؤولون في واشنطن، بكل الظواهر الموجودة، إهتموا بتسجيل نصر سياسي ضد موسكو أكثر مما إهتموا بتأمين السلام الديمقراطي الذي تبعه.

وقد أثبت عدم الإهتمام هذا مدى فتكه. فمع ترك الأوكرانيين لشأنهم، إنحلت الكتل السياسية الأوكرانية المختلفة وسقطت في حرب فئوية داخلية مريرة. وهذه الفوضى، بدورها، سمحت لقوى إنتقامية داخل الجسم السياسي الأوكراني، معوَّمَة من قِبَل موسكو التي أعادت تركيزها على البلد، بالنمو بقوة أكثر فأكثر. ووصل الأمر الى ذروته في آذار ٢٠٠٦، عندما أدت الإنتخابات البرلمانية الى كنس إدارة بوشيشينكو من السلطة، في تحول مفاجئ، لصالح حكومة إئتلاف لم تكن سوى برئاسة خصمه السياسي الأقسى فيكتور يانوكوفيتش. ففي أقل من عام ونصف، عانت "الثورة البرتقالية" من إنقلاب كامل، تقريباً، بالحظ.

وتمثل تجربة أوكرانيا تحذيراً بهذا الخصوص. أما اليوم، فلدى الولايات المتّحدة قدرة فريدة لا تضاهى في دعم القوى الديمقراطية الليبرالية حول العالم. إنّ دعماً كهذا، على كل حال، لا يمكن أن يكون لأمد قصير. كما أنه لا يجدر بهذا الدعم أن يكون معلقاً بإحراز أي غاية أو

هدف سياسي محدد واحد، بل يجب أن يكون ثابتاً ومستمراً بطبيعته، ومحدداً لتقوية ليس فقط نجاحات الإصلاحيين الأولى، وإنما المحافظة على هذه الإنتصارات بمرور الزمن أيضاً.